نموذج إجابة ٣ آداب تخلفات لائحة قديمة
نموذج استرشادي

قسم : التاريخ و الآثار الفرقة : الثالثة المادة : تاريخ آسيا الحديث و المعاصر

امتحان الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥ (لائحة قديمة)

==========

(أجب عن سؤالين فقط) مما يلي : -

١ – شركة الهند الشرقية البريطانية . و ثورة ١٨٥٧ م في الهند .

٢ – حرب الأفيون الأولي (١٨٣٩ م – ١٨٤٣ م) .

٣ – ثورة التايبنج ١٨٥٠ م .

مع أطيب الامنيات بالنجاح

١ – شركة الهند الشرقية البريطانية . و ثورة ١٨٥٧ م في الهند .

شركة الهند الشرقية البريطانية وثورة ١٨٥٧م في الهند:

أولاً: مرحلة التجارة السلمية للشركة:

كان وصول الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما إلى ميناء قاليقوط على الشاطئ الجنوبي الغربي للهند في مايو ١٤٩٨م نقطة تحول في تاريخ بلاد الهند،فقد كان فحوى الخطة الاستراتيجية البرتغالية للوصول إلى الهند يتمحور حول الرغبة في احتكار تجارة البهارات وغيرها وتكوين امبراطورية استعمارية برتغالية في الهند والقارة الآسيوية.

على أن هناك عوامل كان بعضها يتصل بظروف الغازي الذي أتى من شبه جزيرة أيبريا حاملاً سلاحه على كتفه وجاء بسفن تحمل المدافع التي كانت متفوقة بالقياس إلى التسليح الهندي في ذلك الزمان، وبعضها خاص بنسيج المجتمع الهندي في ذلك الوقت وظروفه الاجتماعية فبالإضافة إلى تخلف الهند في تلك الفترة وعدم قدرة سلاحها التقليدي المتخلف الذي لا يصلح لحرب القرن الخامس عشر فإن عوامل التفرقة بين الهندوس والمسلمين في تلك المنطقة كانت بمثابة حصان طرواده الذي سهل على الغازي الجديد مهمته.

ولا يعني هذا مطلقاً أن الأمر كان ميسراً وسهلاً أمام هذا المستعمر، فقد واجه تحدياً قاسياً من الزامورين وغيرهم من المسلمين والهندوس الأمر الذي كان يقلق بالهم على طول الدوام.

كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد تأسست في إنجلترا عام ١٦٥٠م، وبعد عام واحد راحت الملكة إليزابيث تمنح الشركة مرسوما بحق احتكار التجارة في الشرق وشراء الأراضي المنطقة الواقعة على الشرق من رأس الرجاء الصالح ومنافسة الهولنديين في تجارة التوابل هناك تلك التجارة التي راح تجار هولندا يرفعون سعرها في الغرب الأوروبي.

ويبدو أن هزيمة الرم ادا الأسبانية التي حاولت غزو بريطانيا عام ١٥٨٨م على يد القوات البريطانية في بحر المانش، قد أعطى انجلترا إحساساً بقوتها البحرية وعلى هذا راحت تشارك الدول الأوروبية في الصراع على خيرات الشرق.

بدأت سفن بريطانيا تتجه إلى البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر ل لبحث عن السلع الشرقية والاتجار فيها ولما لم تعد تجارة البحر المتوسط تعني بمتطلبات الشعب الإنجليزي من السلع الشرقية في أواخر هذا القرن، أيقن الإنجليز أنه لابد من مزاحمة البرتغاليين في الأسواق الشرقية للحصول على السلع الشرقية الحيوية، ومن ثم راحت السفن الإنجليزية تولى وجهها شطر طريق رأس الرجاء الصالح من اجل الوصول إلى الهند وعلى هذا تأسست شركة الهند الشرقية – البريطانية لتقوم بهذا الدور.

وعلى هذا الأساس أقلعت أول سفينة لشركة الهند الشرقية البريطانية إلى بلاد الشرق في ٢٤ يناير ١٦٠١م فوصلت إلى سومطرة وعادت إلى إنجلترا في أبريل ١٦٠٣م تحمل حمولة كبيرة من الفلفل، وأعقبت هذه الرحلة رحلات أخرى جعلت وجهتها جزر التوابل.

كانت هناك مشكلة أمام الشركة التي كادت تعلن إفلاسها تمثلت في أن الشركة لم يكن لديها ما تبيعه لسكان آسيا بدلاً من البهار التي تأخذها منهم، وكان البديل لذلك أن يكون لدى الشركة العملية المتداولة في ذلك الزمان من دولارات الفضة أو الذهب، ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تعزف عن إخراج الذهب والفضة من بلادها إلى الخارج لأنهما عماد الاقتصاد في ذلك الوقت

بالإضافة إلى أنها كانت تعاني نقصاً في سبائك الذهب والفضة، كان الحال يقتضي البحث عن بديل.

وكان البديل هو استبدال بهارات جزر التوابل بالمنسوجات الهندية، فقد اكتشف وكلاء الشركة بجزر التوابل أن تلك الجزر يشتد بها الطلب على المنسوجات الهندية، فإذا أمكن جلب هذه المنسوجات وبيعها في تلك الجزر، أمكن تمويل تجارة التوابل من الأ رباح ومن ثم فقد كان الهدف الأساسي من إنشاء مركز تجاري للشركة في الهند هو شراء المنسوجات وقد وقع اختيارهم على سورات عام ١٦١٢م لتكون مقر هذا المركز التجاري.

ولقد طفت على السطح مشكلة الذهب والفضة عند الشركة مرة أخرى منذ عام ١٦١٥م ، فبعد طردهم من أندونيسيا فـي تلك الفترة أصبح اهتمامهم التجاري متركزاً في الهند بشكل أساسي وأصبحت المشكلة هي كيفية دفع أثمان التجارة الهندية في ظل فرض القيود على خروج الذهب والفضة من إنجلترا ومن ثم أخذت الشركة في توسيع مراكزها التجارية وأخذ أموال التجار الانجليز للتجارة بها واعطائهم سندات قابلة للدفع في انجلترا وليس في الهند على أثر منح شارل الأول مرسوماً لمجموعة أخرى من التجار منافسة للشركة يخول لهم الشروع في التجارة ببلاد الهند.

على أن مركز الشركة قد تحرج مرة أخرى مع ظهور المنافسة الفرنسية في هذا المضمار بعد أن تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م وراحت تؤسس مراكز تجارية لها في البنغال وغيرها.

على أية حال فإنه مع قدوم عام ١٦٤٧م صار للشركة ثلاثة وعشرون مركزاً تجارياً وتسعون موظفاً ووقعت بومباي في حوزة الشركة عام ١٦٦٥م، وأصبح للشركة حق الولاية الكاملة داخل مراكزها التجارية عا م ١٦٦٨م بمقتضى المرسوم الذي منحه إياها شارل الثاني، فقاموا بعمل التحصينات اللازمة لهذه المراكز ونفوذاً إلى باقي مناطق الهند بعد سيطرتهم على بومباي ومدارس وكلكتا.

على أنه يمكن القول أنه حتى نهاية القرن السابع عشر وبعده لم يكن للشركة أي نفوذ سياسي في الهند ومن ثم فقد اختصرت الشركة في هذه المرحلة على ممارسة التجارة فقط وكان الشعار الذي رفعوه في ذلك الزمان هو شعار التجارة دون هيمنة إقليمية.

ويبدو أن ظروف المجتمع الهندي في ذلك الزمان هي التي أجبرت الشركة على رفع هذا الشعار فقد كانت هناك كيانات سياسية قوية متما سكة نسبياً وتتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية وإدارية في القارة الآسيوية بصفة عامة وفي الهند بصفة خاصة فقد كانت هناك إمبراطورية الصين التي ماتزال قوية وكذلك اليابان، وكان هناك في الهند ما يزال أباطرة المغول على حالهم من القوة النسبية وقد أكد ذلك الحرب التي حدثت بين الشركة وبين الإمبراطورية المغولية في الهند في عهد

أورانكزيب عام ١٦٩٠م والتي انتهت بهزيمة الشركة أمام المغول وهجرهم لكلكتا وضياع مؤسسات الشركة في البنغال، واضطرت الشركة بعد هذه الهزيمة أن تطلب الصلح فأعيد ممثلي الشركة إلى كلكتا وحصلت الشركة على إذن جديد بالتجارة بعد أن دفعت غرامة حربية.

وعلى هذا الأساس اقتصر دور الشركة في هذه المرحلة على تأسيس المراكز والوكالات التجارية البحتة، وقد ظلت هذه المراكز فترة من الزمن تحت السيادة الفعلية لحكام الشرق الذين راحوا يمنحون الشركة تسهيلات وفرمانات وامتيازات تجارية من موقع القوة والتي تلاءمت مع مصالحهم وبالإجمال فإن شركة الهند الشرقية البريطانية والتجار الإنجليز مارسو التجارة في الهند في القرن السابع عشر برضى الحكام الآسيويين وتحت رقابتهم وحمايتهم، وأن هذه الشركة لم تكن تسعى في مرحلتها الأولى إلى السيطرة السياسية أو إنشاء إمبراطورية في داخل البلاد وإنما اقتصر نشاطها بالسواحل الهندية على الأعمال التجارية المشروعة والسلمية.

والواقع أن شركة الهند الشرقية البريطانية قد لعبت دوراً بارزاً في تنمية وتطوير العلاقات التجارية بين أوروبا والقارة الآسيوية وخصوصاً الهند، فقد تصد ر إلى الغرب الأوروبي المنسوجات القطنية والحريرية الهندية الممتازة وراحت تصدر الأنواع العادية والرديئة منه إلى باقي الأسواق الأوربية بيد الشركة، حرصت الشركة على أن يتماشى الإنتاج منها مع تغير الأذواق لدى المستهلك الأوروبي، فاعتادت على إرسال العينات التي تلا ءم أذواق الشرائح الغنية والراقية في أوروبا إلى صانع النسيج الهندي، كما اعتادت على إرسال عينات من تلك السلعة إلى التجار من أجل ترويجها في الأسواق الأوروبية.

وبطبيعة الحال فإن الظروف قد ساعدتها على ذلك فبعد أن كانت التجارة تتركز في بداية الأمر حول تجارة الآ فاوية أو التوابل وخاصة في جزر التوابل في أندونيسيا، وبعد أن أجبر الهولنديين الإنجليز على مغادرة أندونيسيا وبعد أن استتب نمو التجارة مع مواني الصين، تحولت نقطة الاهتمام التجارية إلى المنسوجات مثل البنته والموسلين والحرير وغيرها ومع الإزدهار الذي حل بالغرب الأوروبي نتيجة تدفق الذهب والفضة من القارة الأمريكية على القارة الأوروبية، وبعد أن حل الرخاء نتيجة حتمية لهذا الظرف الخير أورث هذا الرخاء أنواء جديدة من الحاجات والمتطلبات، فاشتد الطلب في انجلترا وفرنسا وأسبانيا على الموسلين (الموصلي) والمنسوجات القطنية والحريرية المستوردة من الهند وعلى الشاي والحرير من الصين وعلى البن من جزر الهند الشرقية الهولندية، في الوقت الذي ظلت تجارة الآفاوية على أهميتها ولكن المنافسة عليها من قبل التجار الأوربيين أدى إلى تقليل هامش الربح بشكل ملفت للنظر.

والواقع أن إقبال الناس المتزايد على المنسوجات الهندية أصبح مشكلة سياسية كبرى في كل من إنجلترا وفرنسا، ومن ثم راح الكتاب في إنجلترا يدافعون عن فضائل وميزات البضائع الصوفية

البريطانية التي عزف الناس عن شرائها، وشعر البرلمان في عام ١٦٧٧م بأن الواجب عليهم يقتضي بتحذير الناس وحظرهم من ارت داء المنسوجات المستورة وفرضوا عليهم بألا يلبسوا في الشتاء إلا الملابس الصوفية المصنوعة من الصوف وألا يتعرض المخالف لهذا القانون للعقاب بالسجن أو الغرامة بل راح البرلمان الإنجليزي يصدر قراراً بأن يحرم على الميت أن يكفن في ثياب خلاف الثياب الإنجليزية وإلا تعرض أهل الميت للسجن أو الغرامة.

وأصل القضية أنه مع قدوم عام ١٦٦٥م كانت المنسوجات الهندية قد حلت محل المنسوجات البريطانية بشكل واضح . وضج صناع النسيج من الصوف والحرير بالشكوى تظاهروا أمام البرلمان وعلى هذا كانت الحاجة ملحة لعمل حظر شامل على المنسوجات الهندية.

ولم يكن الموقف في فرنسا أحسن حالاً من إنجلترا، ومن ثم فإنه تحت ضغوط وإلحاح صناع النسيج في فرنسا راح الوصي على العرش يصدر عدداً من التشريعات التي تفترض الإقبال على البضائع الهندية والصينية.

وعلى الرغم من أن التجارة الشرقية قد تحولت بوجه خالص إلى المنسوج ات الهندية بسبب رخصها ومتانتها وألوانها الزاهية فضلاً عن قابليتها للغسيل، وصارت موضع التهافت الشديد من قبل الأثرياء والطبقات الوسطى في أوروبا، على الرغم من ذلك إلا أن تجارة الشرق لم تكن تقتصر على المنسوجات وحدها، فقد كان هناك إقبال شديد أيضاً على الورق وال مراوح والخزف الصيني والشاي وشيلان الكشمير والديباج الموشى من الهند والصين، فتعالت الصيحات في أوروبا من أجل حظر هذه السلع في أوروبا وكانت الأسباب الحقيقية وراء هذا الحظر بطبيعة الحال تكمن في الرغبة في حماية الصناعة الوطنية والاحتفاظ بالذهب والفضة داخل أوروبا.

والواقع أن تجارة الشرق حتى القرن التاسع عشر، كانت تجارة من جانب واحد وذلك لأن المستهلكين في آسيا لم يكن يقبلون كثيراً على البضائع الأوروبية، فقد كان الاقتصاد الآسيوي مكتفياً ذاتياً يعتمد على إيرادات الأرض الزراعية، وعلى الرغم من أن تجارة الهند كانت واس عة النطاق في كل الأوقات إلا أن الاقتصاد الهندي لم يكن معتمداً على التجارة وكذلك الصين، كما أن حكومات الإمبراطورية المتعاقبة في كل من الهند والصين لم تكن تشجع استيراد البضائع الأجنبية إلى بلادها وفضلاً عن ذلك لم يكن لدى أوروبا في ذلك الزمان إلا القليل الذي تستطيع أن تقدمه للاقتصاد الآسيوي وعلى هذا الأساس كانت قلة الطلب على البضائع الغربية مثار الشكوى الخطيرة حتى تمكنت مانشستر من إنتاج منسوجات رخيصة وحتى أصبح في المستطاع تصدير البضائع المصنوعة آلياً وعلى الرغم من ذلك أيضاً كان الطلب على البضائع الأوروبية أقل من المتوقع بكثير وربما يعود هذا في احد أسبابه وخاصة في أواخر القرن ١٩ إلى المقاطعة المتعمدة من قبل

المستهلك الآسيوي للسلع الأوربية تحت شعار (قاطعوا البضائع الأجنبية) كمقاومة سلبية للاحتلال وربما بسبب ضعف الطاقة الشرائية في تلك المجتمعات.

وعلى هذا الأساس كان على الشركة تدبير احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغذية تجارتها في المنسوجات بعيداً عن استيراد سبائك الفضة والذهب من لندن والتي لم تكن تلجأ إليها إلا فيما ندر كما بينا آنفا، فقد حاولت الشركة بشتى الوسائل تغطية قيمة البضائع الآسيوية من أرباحها في التجارة الآسيوية بين المواني الهندية والصينية وبالعكس، كما أنها استفادت استفادة كبيرة من وراء سماحها للتجار الإنجليز بالعمل في التجارة الهندية بشروط كانت تحددها، وكان هؤلاء التجار يدفعون للشركة ضرائب معينة لقاء السماح لهم بالتجارة وحمايتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد است فادت الشركة من وراء نقل سلع هؤلاء التجار على سفنها كما استفادت من عمليات التحويلات النقدية التي اعتاد عليها التجار الأجانب والذين كانوا يرغبون في تحويل مكاسبهم في الشرق إلى أوروبا، ولذا فقد اعتادوا شراء حوالات من الشركة قابلة للدفع في لندن وبذلك دبرت الشرك ة الأحوال التي كانت في أمس الحاجة إليها لتغطية أثمان السلع الشرقية التي تجلبها دون أن تضطر إلى استيراد ذلك من أوروبا، ولذا فقد استطاعت شركة الهند الشرقية الإنجليزية الاحتفاظ لنفسها ونصيب الأسد في تجارة الهند الخارجية وأن تسجل تفوقاً مطلقاً للإنجليز في هذا المجال.

كانت هناك معضلة أخرى أمام شركة الهند الشرقية في الهند وهي أنه منذ الشطر الأخير من النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت منافسة كبرى بين إنجلترا وفرنسا في المحيط الهندي خاصة بعد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م كما أسلفنا، وقد خرجت من حلبة السباق التجاري كل من هولندا والبرتغال، ولم يبق في الحلبة سوى فرنسا انجلترا وحدهما، ولكن الانتصار الحاسم للإنجليز على الفرنسيين في حرب السنوات السبع والذي انتهى بعقد معاهدة باريس ١٧٦٤م، خرجت فرنسا من حلبة السباق نهائياً في الهند وأصبحت شركة الهند هي المتر بعة على عرش التجارة الهندية.

ثانياً: أسباب ثورة ١٨٥٧ في الهند:

يمكن اعتبار بدء السيطرة الفعالة للشركة البريطانية على الهند من تاريخ منح امبراطور المغول حق الشركة في تحصيل الإيرادات من البنغال وبيهار وأوروبا عام ١٧٦٥م ومن تاريخ تولي اللورد وبلزلي رئاسة الشركة عام ١٧٨٤م والذي يمكن اعتباره المستعمر البريطاني الحقيقي الأول في الهند.

والواقع أن السيطرة والتفوق الذي أحرزته شركة الهند الشرقية البريطانية في تجارة الهند بعد ١٧٦٣م، جعلها تقوم بتبديل شعارها السابق بالتغلغل التجاري السلمي دون هيمنة، وراحت تلجأ إلى

استخدام الأساليب المسلحة في العمليات التجارية، كما حاولت الحصول على مكاسب أخرى تتخطى نطاق التجارة.

وفي حقيقة الأمر فإنه بعد انهيار الإمبراطورية المغولية على أثر وفاة أورنكريب عام ١٧٠٧م، أصيب المجتمع الهندي بالتفكك والضعف والانهيار وانقسمت الإمبراطورية الهندية إلى دول يعترف معظم حكامها بأباطرة ضعاف في دلهي ومن ثم فقد كان اعترافاً اسميا، وأخذ هندوك المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية عاجزة عن توفير الحماية ل لشركة، في الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة هندوك المارشا للشركة، وراحت الشركة تعمل على تدعيم مركزها في مناطق نفوذها وراحت الشركة تقوم بعمل التحصينات اللازمة في مراكزها وخاصة في مناطق التوترات.

وقد استغلت الشركة الخلافات الحادة حول حقوق الوراثة بين القواد في م متلكات المغول وبدأت تتدخل في هذا الصراع السياسي لمصلحة الشركة بطبيعة الحال، وراح مدير الشركة ولزلي منذ عام ١٧٩٨م بتحالف مع بعض الولايات ضد الولايات والأخرى من أجل توسيع هوة الخلاف بين المقاصات متبعاً سياسة (فرّق تسُد) من اجل مصلحة شركته وباستخدام هذا الأسل وب استطاعت الشركة مع مطلع القرن التاسع عشر أن تحظى بالإقامة والسيطرة على مساحات شاسعة في الهند.

ولا شك أن التناحر بين القواد في ممتلكات المغول مكن التجار والشركة في المواني من التدخل منضمين إلى الجانب الذي يمدهم ببذل أسخى الجزاء أو منحهم أعظم الامتيازات.

وبهذه الأساليب التي تعتمد على التآمر وتأليب الجماعات الهندية على بعضها مستغلين استنجاد بعض قادة الهند بهم استطاع ولزلي فعلاً تحطيم قوة هندوس الماراثا وأجبرهم على الدخول في نظام من المحالفات مع بريطانيا وذلك بشنه الحملات العسكرية المعدة بمهارة وبالاستفادة من الخلافات الداخلية بين الولايات.

وبعد إدخال حكام الماراثا داخل إطار نظام المحالفات البريطانية تحمل السيخ عبء المبادرة ضد البريطانيين في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، ولكن بعد حروب متتالية تمت هزيمة حاسمة وأضيفت البنجاب إلى الأقاليم الخاضعة مباشرة ال سيطرة الشركة البريطانية وبذلك خضعت أغلب الهند في حوالي منتصف القرن التاسع عشر لسيطرة البريطانيين سيطرة مباشرة بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية أو بشكل غير مباشر عن طريق نظام المحالفات أو الوكلاء المقيمين في عدد ضخم من الإمارات.

وهنا نأتي إلى بيت القصي د وذلك لأن الممارسات الملتوية والبشعة والاستنزاف المتواصل لخبرات الهند أدى في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م في الهند، فقد كانت كل موارد البنغال على سبيل المثال توجه نحو غرض واحد هو النهب، فقد كانت الشركة دولة لصوص، فمنذ تولي

الشركة جمع الإيرادات في البـنغال صارت أحوال الناس في هذه البلاد أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل ذلك وأخذت البنغال تشرف على الخراب والدمار، فقد أصبحت مصانع السادة الإنجليز منتشرة في أنحاء البلاد ومخازنهم التجارية موجودة في كل مكان وفي كل قرية وهم يتاجرون في جميع أنواع الحبوب والمنسوجات، وشتى أنواع السلع الأخرى، ومن أجل شراء هذه السلع كانوا يفرضون نفوذهم على الفلاح، حتى إذا اشتروا البضائع بهذه الوسائل الاستبدادية بثمن بخس كانوا يجبرون السكان وأصحاب الحوانيت على شرائها بثمن مرتفع يزيد على ما يدفع في الأسواق.

وعلى هذا الأساس ظهرت في بلاد الهند دولة جديدة تقوم على استغلال الناس استغلالاً لا رحمة فيه قائماً على التفوق البحري الإنجليزي في ذلك الزمان.

وفي حقيقة الأمر فإن الشركة التي خلفت حكم المغول في الهند كانت تعمل بوعي وبدون وعي كعميل للاستعمار البريطاني من اجل الحفاظ على ما أطلق عليه فيما ب عد "ألمع درة في التاج البريطاني"، وبذلك أثرت أوجه نشاطها تأشيراً عميقاً في حياة الهند وتطوراتها بشكل سالب.

على أية حال فإن الشركة استطاعت في الفترة من ١٨٤٠م–١٨٤٨م، أن تقضى على آخر دولة ذات سيادة بالهند ومملكة البنجاب وقامت بضمها، وبذلك امتد سلطان الشركة من كشمير إلى راس قومورين ومن جبال هندكوش إلى آسام متبعة طرق أدت في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م.

والواقع أن أسباب ثورة ١٨٥٧م لا تعود إلى هذا العام فقط وإنما كما بينا آنفاً فإن السياسة التي اتبعها رئيس الشركة ويلزلي وغيره من رؤساء الشركة قد ساهمت في اندلا ع هذه الثورة فالسياسة المتعسفة والابتزازية التي اتبعها ولهوزي إزاء الدويلات الهندية سواء الهندوكية أو الإسلامية، كما أن سياسة التآمر والدس والوقيعة والتصفية التي اتبعها، إزاء الدولة المغولية ومحاولاته إلحاق الدويلات الهندية وضمها إلى بعضها لتخفيض عددها، زاهيك عن رفض إعطاء الهنود أية وظائف، كانت هذه السياسة قد أثمرت في إشاعة الاضطراب السياسي وإحساس المسلمين والهندوس بالخطر الذي يهددهم من جراء تلك الممارسات التي تتنافس مع الحضارة والأديان.

وعلى هذاالأساس فأنه يمكن القول أن الثورة التي اندلعت في الهند عام ١٨٥٧م كانت ثورة ضد النفوذ الغربي وذلك لأن استمرار الشركة في ضم الأراضي الهندية واستخدامها لكافة الأساليب الغربية في كل مناطق الحياة الهندية، كشفت للعقل الهندوسي والمسلم عن وجود مجهود دائب لإحلال حضارة عربية محل حضارة الهند.

والواقع أن سياسة الابتزاز التي اتبع تها الشركة وتدهور الوضع الاقتصادي في الهند كان على رأس دوافع ثورة ١٨٥٧م ففي الوقت الذي راحت فيه الشركة تستخدم سياسة "فرق تسد" للإيقاع بين الأمراء المسلمين بإعانة بعضهم بالمال والرجال على حساب الطرف الآخر، راحت في ذات

الوقت توقع الفرقة وتغزي النزاع بين المس لمين والهندوس وقد لجأت في ذلك إلى مساعدة الهندوس ضد المسلمين، وما كاد ينتصف القرن الثامن عشر حتى أمسكت الشركة بدخول الولايات الإسلامية وغير الإسلامية في شبه القارة الأفريقية وكان هذا بطبيعة الحال له آثار سلبية هدامة على الأوضاع الاقتصادية في الهند، فقد وص لت الحالة الاقتصادية في الهند قبل الثورة إلى درجة كبيرة من التدهور والارتباك فقد أصبح الكثير من ملاك الأراضي في حالة فقر مدقع بسبب الابتزاز ولم تعد الزراعة تتحمل عبء الملايين من ملاك الأراضي وتأخرت الزراعة وأصيبت الصناعة بالتخلف والانحطاط نتيجة سياسة الشرك ة في العمل على ضرب الصناعة الوطنية والقضاء عليها بالإضافة إلى ذلك سياسة استغلال خيرات البلاد، وبطبيعة الحال فقد ترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية انتشار معدل البطالة بين الموظفين الهنود وشعر الشعب الهندي بالظلم والتعسف وبخاصة في عهد دلهوزي وترتب على ذلك عدم دفع رواتب الموظفين وتخفيض بعض المرتبات الأخرى ومن ثم أصبحت النفوس مشحونة ووصلت إلى حالة الغليان والانفجار في عام ١٨٥٧م.

والدوافع أنه كان من أهم نتائج خضوع الهند لسيطرة شركة تجارية تحولت إلى حاكم استعماري تؤيده القوة البريطانية هي القضاء على المؤسس ات الاقتصادية في شتى أرجاء الهند والقضاء على نظام حيازة الأرض والصناعات والهيئات التعاونية وانعكست سياسة الشركة على انهيار التجارة الهندية المزدهرة كما انهارت أيضاً الطبقة الهندية المتوسطة التي كانت آخذة في النمو، ولم تكن النتائج التي وضحت في نظام حيازة الأرض أقل قسوة.

كان الأثر البريطاني في الهند أكثر عمقاً من أي أثر خلفه الغزاه السابقون منذ مجيء الآريين، إذ استطاع البريطانيون عن طريق سلطتهم السياسية أن يحققوا تحولاً اجتماعياً عميقاً بإعادة توزيع القوة الاقتصادية.

الواقع أن الآثار السلبية الهدامة للشركة قد امتدت إلى النواحي الاجتماعية والدينية على أثر انتشار بعض مظاهر المدنية الأوروبية في الهند، فقد كانت بعض الإصلاحات التي قامت بها الشركة والإنجليز في الهند موجهة مباشرة ضد العقائد والعادات التي يمارسها الهنود من قديم الزمان مثل محاولة القضاء على عادة حرق الأ رامل بعد موت الزوج والذي صدر قانون ١٨٥٦م بشأنه عندما أباح زواج الأرامل الهندوسيات بعد موت الزوج وليس حرقهن بالإضافة إلى تحريم خنق الهنود الذين يعبدون الآلهة "كالي" وجهود الإنجليز في القضاء على عادة وأد البنات، هذه المظاهر التي سددت ضربة قاصمة لعقائد الهنود ومشاعرهم الدينية وقد نبهت هذه المظاهر الشعب الهندي إلى ما تحمله من أخطار على ذاتيتهم خاصة وأن هذه المظاهر جاءت مصاحبة لنشاط البعثات التنصيرية التي أعلنت صراحة عن هدفها محاولة تنصير الهنود وراحت تعلن بياناً في كلكتا تحث فيه الهنود على اعتناق الديانة المسيحية، لأنه مادامت أقاليم الهند المختلفة قد أصبحت مرتبطة بعضها ببعض

بوسائل المواصلات الحديدية والبرقية فقد حان الوقت الذي يرتبط فيه أهل الهند بدين عام موحد هو الدين المسيحي.

والواقع أنه على الرغم من أن شركة الهند الشرقية البريطانية حرصت منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية وذلك لأن التجارة كانت شغلها الشاغل، كما أنها كانت تحرس أن التدخل غير المناسب في العادات الاجتماعية والمعتقدات – والممارسات الدينية الطعن في الهندوكية والإسلام هو عمل ضار بمصالح الشركة التجارية، كما أنه يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، أقول أنه على الرغم من معارضة الشركة لنشاط البعثات إلا أن تلك البعثات اتخذت من كلكتا قاعدة لها وشرعت في الهجوم على الهندوكية والسخرية من عادات – الهندوس والمسلمين على حد سواء.

لقد بدأ رجال البعثات حملة دعاية عنيفة على الهندوكية على أمل أن تكون نفخة في النفير الذي يدعو إلى دك جدران الهندوكية دكاً لا رجعة بعده وراح كبار الموظفين يعملون على ترغيب صغار موظفيهم في اعتناق المسيحية، حتى أن الموظفين الهنود لم يكن يرتاحون لهذه الأعمال التي تهددهم في دينهم وتشوه صورة معتقداتهم أمام أعينهم.

كان نشاط رجال الدين قد امتد إلى المدارس، فراحت بعض المدارس الحكومية تنظم دروساً خاصة لتدريس الإنجيل كما أن نشاط هذه البعثات قد وصلت إلى المستشفيات والسجون والأسواق.

وفي حقيقة الأمر فإن رجال البعثات التنصيرية لم يحاولوا في أغلب الأحوال أن يقنعوا الهندوس والمسلمين بالعقل بالديانة المسيحية ولم يسوقوا لهم دليلاً واحداً على صدق رأيهم وصواب دعواهم، ولكنهم في معظم الأحوال كانوا يسددون الطعنات ضد العقائد الهندية ويشوهون صورة هذه العقائد ويظهرونها بمظهر غير حضاري ولما كان الدين وتر حساس يمس شفاف الناس فإنه يبدو أن رجال البعثات التنصيرية قد تجاهلوا أن عقائد الهند في ذلك الزمان هي عقائد الآباء والأمهات والأجداد وأنهم يؤمنون بهذه العقائد إيماناً لا يدع مجالاً للشك في أنه الدين الحق، ومن هنا كان الحساب الختامي لهذه الممارسات هو الغضب العام والعارم وشعور السخط على الشركة وعلى الإنجليز وعلى الأجانب.

والواقع أن قيام الإنجليز ببعض الإصلاحات مثل إدخال السكك الحديدية والتلغراف وانتشار التعليم الغربي وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في نظام التعليم الهندي وقانون ١٨٥٦م بتعميم الحقوق المدنية، كل هذه الإصلاحات ساهمت بشكل أو بآخر في غضب الشعب عام ١٨٥٧م، فقد راح الشعب الهندي يربط بين هذه المظاهر المدنية وبين الغرض الخبيث من ورائها وأدرك الشعب الهندي أن الواقع من وراء ذلك له هو هدم حضارتهم والقضاء على ذاتيتهم وكيانهم ومحو طابع عقائدهم وحياتهم التي تعودوا عليها، فتطبيق القوانين المدنية الإنجليزية على الهن ود منذ

قانون ١٨٥٦م على سبيل المثال لم يرق لكثير من الهنود ولم يقابلوه بالارتياح وذلك لأن هذه القوانين قد أوقعتهم فريسة سهلة لفئة من المحتالين والدجالين وألحقت بهم أضرار كثيرة، وبالإجمال فإنه أصبح الشعور العام أن الإنجليز يستخدمون الشركة في محوهم وعاداتهم م ن الوجود وعلى هذا فقد ظهر الغليان والجيشان في ثورة ١٨٥٧م.

وفيما يتعلق بالأسباب العسكرية للثورة فإنه يمكن القول أن الجيش كان هو الأداة الفعالة لتنفيذ سياسة شركة الهند الشرقية وهو في ذات الوقت جيشها الخاص، ولكن في ذات الوقت كانت المعاملة التي يلقاها الجنود ا لهنود معاملة سيئة وغير مرضية لاتتكافئ مع معاملة الجنود والضباط الإنجليز، هذا على الرغم من أن الجنود الهنود كانوا يمثلون الغالبية العظمى في هذا الجيش ومن ثم فقد كانت نفوس الجنود تواقة للثورة على هؤلاء الإنجليز بسبب الظلم الواقع عليهم والتفرقة في المعاملة بينهم وبين الإنجليز وتشويه عقائدهم من قبل وفاقهم وقادتهم من الإنجليز في المؤسسة العسكرية.

ويبدو أن الذي شجع الجنود الهنود على تفجير ثورة ١٨٥٧م هو اشتراك بريطانيا في تلك الحقبة من التاريخ في عدة حروب مثل حرب القرم وحرب الأفيون الثانية بين بريطانيا والصين والحرب الفارسية ومن ثم فقد رأى الجنود أن الفرصة مواتية لهم ليثوروا على هذا المستعمر.

والواقع أن محاولات الطعن المتكررة للعقائد الدينية وتشويه صورتها ومحاولة محوها من جبين الجند أثناء الطوابير والاستعراضات والراحات أدى في نهاية الأمر إلى تقويض ولاء الجنود الهنود للإنجليز.

على أية حال فإن ثورة ١٨٥٧م، قد ساهمت فيها العوامل السابقة بدرجات مختلفة وكانت شرارة الثورة قد انطلقت من بين الجنود على أثر انتشار شائعة بأن شحم البقر يستخدم في تشحيم الطلقات النارية مما أساء إلى مشاعر الجنود والهنود ومن ثم فقد تزعم هؤلاء الجنود ثورة على الإنجليز في شكل نضال مسلح ضد البريطانيين سرعان ما انتشرت في معظم أنحاء البلاد.

ومن الملفت للنظر في هذا الصدد أن المصادر الغربية تحاول دائماً أن تطلق على ما حدث في الهند عام ١٨٥٧م بأنها حركة ضيقة النطاق قام بها أساساً بعض المتمردين من العسكريين الهنود العاملين في خدمة الإنجليز، وأنها كانت تمرد ضيق أو فتنة ضيقة ضد الظلم الذي كان واقعاً على الهنود وإشاعة الطلقات النارية المشحمة بدهن البقر والدليل على ذلك من وجهة نظرهم هو أن هذه الفتنة ضيقة النطاق وهذه الحركة المحدودة من قبل فئة الجنود قد أمكن قمعها دونما صعوبة بعد بضعة أشهر.

وتميل بعض المصادر الغربية إلى القول بأن دافع هذا التمرد كان دافعاً شخصياً يميل إلى المصلحة الذاتية وراح يغطي هذه المصلحة الذاتية تحت ستار المصلحة العامة، لأن ثورة ١٨٥٧م

من وجهة نظر هذه المصادر هي محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها محرومة من كل ما كان لها من سلطان ولكن تم إخماد هذه الفتنة المحدودة في غضون خمسة عشر شهراً، قد كانت هذه الفتنة مجرد زفرة أخيرة في حياة نظام بال بلفظ آخر أنفاسه يحاول أن يستثير ولاء الماضي ويستدر حماسة الجماه ير في مناطق مترامية من الأرض الهندية وبالإجمال فإن ملخص وجهة نظر المصادر الغربية هي أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان فتنة ولم يكن حركة وطنية هدفها التخلص من الإنجليز.

والواقع أن ما حدث عام ١٨٥٧م هو ثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان بدأت على شكل تمرد من قبل الجنو د الهنود ثم سرعان ما اكتسبت صفة الحركة الوطنية والثورة الشعبية، فقد راح المتمردون يضعون أنفسهم تحت تصرف ملك دلهي. وأصبحت الحركة حرب من أجل الاستقلال وإعادة السلطة إلى ملك دلهي والتخلص من النفوذ الأجنبي وعلى هذا راح نهرو يقول في كتابه "اكتشاف الهند" الذي كتبه قبل استقلال الهند (١٩٤٧م) بسنوات أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان أقوى كثيراً من مجرد حركة تمرد عسكري وانتشر بسرعة واتخذ شكل ثورة شعبية وحرب من أجل استقلال الهند وبالإجمال فإنه يمكن القول أن فشل ثورة ١٨٥٧م لا يعني أنها تمرد أو فتنة ضيقة ولا يعني انتفاء صفة الثورة فيها لأن هذه الثورة انطلقت من بين الجنود وهم ينتمون إلى نسيج المجتمع الهندي وليسوا أجانب بالإضافة إلى هذا أن حركتهم لم تقتصر عليهم حتى يمكن أن نقول أنها انقلاب ولكنها امتدت إلى معظم مناطق الهند ومن ثم فإن اشتراك غالبية الشعب الهندي في النضال المسلح ضد مستعمر غاصب مُبتز جاء إلى البلاد حاملاً بندقيته وسلاحه على كتفه ومزوداً بالمدافع من أجل أن يبتز ثروات البلاد، أقول أن اشتراك غالبية طوائف الشعب في مقاومة المستعمر قد أضفى طابع الثورة على ما حدث عام ١٨٥٧م رغم فشلها، أو حتى على الأقل فإنه إذا لم يكن ما حدث في حد ذاته هو حرب من أجل الاستقلال، فإنه كان ملهماً ودليلاً ومرشداً للهنود للعمل من أجل الاستقلال فيما بعد.

على أية حال فإن ثورة عام ١٨٥٧م قد فشلت نتيجة عوامل كثيرة منها أنها لم توهب المثالية ولا التنظيم ولا القوة اللازمة لبناء دولة تتسلم الأمور من البريطانيين وتحافظ عليها ولها القيادة.

والواقع أنه كان من بين أسباب فشل ثورة ١٨٥٧م هو افتقار هذه الثورة إلى اشتراك الطبقة المثقفة من الجنود وعزوفها عن التفاعل والتعاطف مع الثوار، بل على العكس من ذلك فقد وقفت الطبقة المثقفة من هذه الثورة موقفاً معارضاً مما أفقد الثورة الخلفية الثقافية والعقل المفكر للثورات دائماً.

كان سبب عزوف فئة المثقفين الهنود عن الاشتراك في الثورة يعود إلى قرار جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس في نظام التعليم الهندي، منذ ١٨٣٥م فقد شجع الإنجليز استخدام اللغة

الإنجليزية كواسطة لنشر الثقافة الأ وروبية، وقد حقق هذا القرار أثاراً بعيدة المدى في الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الهندي، فقد كانت النتيجة الأولى بطبيعة الحال هي اتساع الهوة الكبيرة التي كانت تفصل بين الطبقات الصغيرة المثقفة ثقافة إنجليزية والجموع الفقيرة التي لم تحصل على أي قسط من التع ليم أو المثقفة ثقافة وطنية، كذلك اتسعت الهوة الفاصلة بين الطبقات الهندوسية المتوسطة والطبقات الهندوسية الراقية التي ظلت تحافظ على ثقافتها التقليدية وبين المسلمين من الهنود الذين ابتعدوا كلية عن التعليم الغربي. ويعني ذلك أنه كان من الطبيعي أن هذه الفئة المثقفة كانت في غالبيتها موالية ومنتمية لإنجلترا لأنهم يعملون موظفين عند الإنجليز وبمعنى أدق كانت الفئة المثقفة الهندية هندية دما ولوناً وإنجليزية ذوقاً ورأياً وخلقاً وثقافة وحليفة مخلصة للإنجليز.

وعلى الجانب الآخر كان من أحد أهم عوامل فشل ثورة ١٨٥٧م، هو افتقار الثورة إلى الزعيم والقائد القادر على قيادة السفينة بحنكة وروية وتدبير في مثل هذه الظروف، فلم يكن يتوفر لهذه الثورة القائد الملهم الذي يستطيع أن يجمع العناصر المتفرقة حوله ويجعل منها قوة قادرة ذات سياسة محددة وخطة واضحة، وكانت القيادات التي ظهرت أثناء هذه الثورة مثل "نانا سهاب وبهادور شاة" هي قيادات محلية لمناطق فقط وبالإجمال فإن افتقار الثورة إلى القيادة القوية القادرة وتوفر القيادة عند الإنجليز كان من عوامل فشل الثورة.

وعلى الجانب الثالث فإن عدم توفر وحدة الهدف بين الهندوس والمسلمين كان من عوامل فشل هذه الثورة وربما كان هناك اتفاق بينهما على طرد الإنجليز من البلاد ولكن اختلفوا في الأهداف بعد طرد الإنجليز فبينما كان المسلمون يحاولون استرداد قوة الدولة المغولية، كان الهندوس يعملون على استعادة نفوذهم وبطبيعة الحال فإن سياسة "فرّق تسُد" التي اتبعتها الشركة لتوقع الفرقة والتشرذم والاختلاف بينهما فتغذت مشاعر المسلمين والهندوس بالغيرة والأحقاد والتنافس السياسي بينهما وكان هذا سبب انقسام الثوار في كل مكان، ومن ثم فإن الثورة لم يتوفر لها وحدة الهدف النهائي ولا المثل الأعلى.

وأخيراً فإن الثورة كان يغلب عليها طابع المحلية ولم تكن شاملة في أغلب أوقاتها ولم تكن تحسب من أجل إدارتها ، ولم تنطلق في ساعة صفر واحدة كي تربك الإنجليز ولكنها كانت عبارة عن انفجارات متفرقة لا رابط بينها ولا خطة تجمعها ولم تشترك بعض المناطق فيها، بالإضافة إلى اختلاف قادة الثورة في الأقاليم على التكتيك والأسلوب، بالإضافة إلى ضعف تسليح الثوار في مقابل قوة تسليح الإنجليز وتصميمهم على استرداد هيبتهم وقيادتهم الموحدة من قبل الحاكم العام اللورد كاننج، واستغلالهم لفرقة الثوار الهنود واختلافهم وعدم تنسيقهم وعدم تلاحم بعض حكام الأقاليم مع

الثوار وعلى هذا فشلت الثورة التي انطلقت من الهند ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م لتضع لبنة وبذرة وأساس للحركة الوطنية الهندية التي سيقع على أكتافها تحرير الهند عام ١٩٤٧م بعد ذلك.

والواقع أنه على الرغم من فشل تلك الثورة، إلا أنها تركت آثاراً بالغة الأهمية على المجتمع الهندي وعلى تحديد العلاقة بين الهنود والإنجليز وعلى إثراء الحركة الوطنية في الهند.

فعلى الجانب فقد ارتأت الحكومة البريطانية في لندن أنه قد آن الأوان لأن تحل محل شركة الهند الشرقية البريطانية في حكم أعظم دره في التاج البريطاني حكماً مباشراً من أجل الحفاظ على مصالح الإم براطورية البريطانية في الهند من ناحية الحجم والأهمية وضخامة الموارد وموقعها الجغرافي، وعلى هذا فقد اقتضى الأمر إلغاء حكم شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٩٥٨م وبالتبعية إلغاء سياسة الضم التي اتبعها دلهوزي من أجل تلافي أسباب الثورة.

ومع إلغاء حكم شركة الهند الشرقية وإحلال الحكم البريطاني المباشر محلها، تضمنت هذه التغييرات ضرورة إصدار قانون إقامة حكومة أفضل في الهند حاز التصديق الملكي في الثاني من أغسطس عام ١٨٥٨م، فأصبحت الهند تحكم من قبل البرلمان الإنجليزي مباشرة ذلك البرلمان الذي ألقى المسئولية على وزير بريطاني لشئون الهند وعلى نائب الملك في الهند وهو الحاكم العام الذي يساعده مجس استشاري مكون من خمسة عشر عضواًن وعلى هذا تحولت إلى التاج البريطاني جميع سلطات الشركة وخضعت لها جميع قواتها المسلحة.

وعلى الجانب الآخر فقد كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م انتهاء امبراطورية المغول يوم نفي عن البلاد آخر الأباطرة المغول التي استمر بقاؤها من الناحية النظرية حتى وفاة آخر الأباطرة باهادور شاه عام ١٨٦٢م كانت خيالاً لظل باهت، وعلى الرغم من سماح الإنجليز لحلفاء أكبر وأورانجزيب بالاحتفاظ بلقب إمبراطور، إلا أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت أنه بعد وفاة باهادور شاه الثاني فإنها لن تعترف بلقب إمبراطور المغول.

وفي ذات الوقت وبعد حوالي عشرين عاماً تم الاعتراف وسط مظاهر الحماسة البالغة بنوع آخر من الألقاب الإمبراطورية حينما قرر قانون الألقاب الملكية الصادر عام ١٨٧٦م تنصيب الملكة فيكتوريا "إمبراطورة للهند" كذلك ونجم عن إخماد الثورة وتنصيب الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند بعد القضاء على إمبراطورية المغول عدم ظهور أي تحد لسلطة الإنجليز في الهند وتقوية السلطة السياسية البريطانية في الهند وزيادة التغلغل الأوربي.

على أية حال فإنه كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م الإكثار من الجنود الأوروبيين في الجيش مع بقاء سلاح المدفعية تحت السيطرة الإنجليزية حتى لا تتكرر الثورة مرة أخرى، فقد احتاط البريطانيون بعد إلغاء حكم الشركة بألا تكون نسبة الجنود والضباط الإنجليز في الجيش الهندي البريطاني قليلة بشكل يجعل في الإمكان اندلاع ثورة هائلة أخرى.

فقد كانت شئون الدفاع عن الهند بعد انتهاء ثورة ١٨٥٧م تحت قيادة قائد عام يعين من إنجلترا مباشرة وكانت القوات تتكون من جند من الهنود الذين لم يكن يتولى رتب الضباط بينهم إلا الأوروبيون فقط، وكانت هذه القوة تعزز بحصة معي نة من الجند البريطانيون يرابطون بالهند ويعني ذلك أن الجيش الهندي العظيم الذي ذاع صيت بسالته في القتال في أرجاء القارات الثلاث والذي كان وسيلة لتثبيت سلطة بريطانيا في الشرق –أقول– أن هذا الجيش كان هندياً في جنده ورجاله ولكنه كان تحت قيادة الضباط الإنجليز روحاً ودماً ولحماً.

والواقع أنه بعد تجربة ثورة ١٨٥٧م، راحت الحكومة البريطانية تتخذ كافة الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حدوث أي مساس بمشاعر الجنود الهنود في المسائل الدينية وهذا يفسر امتناع حكومة الهند الإنجليزية عن تقديم أي تشجيع أو دعم لدعاية البعثات التن صيرية، بل راحت تزود الجيش الهندي برجال دين لكل فريق منهم سواء كانوا هندوك أو سيخ أو حتى مسلمين.

وعلى الجانب الآخر راحت السلطات البريطانية تدقق وتتحقق من أن تجند في جيشها شرائح معينة من الهنود لا تنتقل إليهم عدوى الأفكار السياسية، وعلى هذا صار من الضروري ق صر التجنيد على جماعات محددة راحت السلطات البريطانية تسترضيهم وتتملقهم وترضي مزاجهم على الدوام من أجل الحفاظ على ولائهم وانتمائهم لبريطانيا.

كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م أيضاً العمل على "تهنيد" الإدارة، بضم الهنود إلى الوظائف الإدارية ومحاولة الدمج بين الموظفين الهنود والموظفين البريطانيين، حتى لا تحدث الفرقة التي أدت إلى الثورة، ولذا فقد تم صدور قانون المجالس الهندية عام ١٨٦١م الذي أفسح المجال لإشراك الهنود في إدارة بلادهم.

والواقع أن مسألة تهنيد الإدارة في الهند تحتاج إلى وقفة لإعادة النظر .

فعلى الجانب الأول فإن الهنود في الإدارة لم تكن نسبهم كبيرة حتى عام ١٩١٩م ولم تزداد نسبتهم إلا بعد هذا التاريخ ولم يكن هناك حتى بعد صدور قانون المجالس الهندية ١٨٦١م إلا أفراداً قلائل تعد على الأصابع في إدارة البلاط فقد أسفر هذا القانون عن دخول ثلاثة موظفين فقط من الهنود في الإدارة وتزايد عددهم بعد ذلك على استحياء وبشكل بسيط حتى انتهت الحرب العالمية الأولى.

وعلى الجانب الآخر فقد كانت حكومة الهند الإنجليزية حريصة كل الحرص على ألا يعمل الهنود في المناصب الكبرى واقتصر عملهم على المن اصب البسيطة وتم استبعادهم من مناصب التخطيط السياسي.

ومن جهة أخرى فقد حرصوا على إبعاد المسلمين الهنود عن الوظائف التي تتطلب ثقة ومسئولية لأنهم لم ينسوا اتجاهات المسلمين الواضحة في معاداتهم وعدم التعاون معهم فضلاً عن اعتقادهم بأن ثورة ١٨٥٧م قامت على أكتاف المسلمين بشكل لا يتناسب مع عددهم، ويبدو أنه كان من بين أهداف استبعاد المسلمين من الوظائف أيضاً هو العمل على استحالة الهندوس وإحداث الفرقة والتشرذم والانقسام بين الهندوس والمسلمين لتغذية الصراع والنزاع وبث سموم الحقد والكراهية بينهما إتباعاً لمبدأ فرّق تسُد.

وعلى الجانب الرابع فإن الحصول على وظيفة مدنية في الإدارة الهندية كان يتطلب التقدم لمسابقات حرة وامتحانات تتم في جامعتي أوكسفورد وكمبردج وذلك ضماناً للتدقيق والتحقيق في اختيار الموظفين المدنيين وضماناً لولائهم، وبالرغم من ذلك فإن هؤلاء الهنود الذين دخلوا سلك الوظائف المدنية كانوا مجرد مرؤوسين وتابعين لرؤسائهم من البيض، قد ظلت هذه الهيمنة والضبط فترة طويلة في يد الموظفين الإنجليز دون غيرهم.

''

٢ – حرب الأفيون الأولي (١٨٣٩ م – ١٨٤٣ م) .

حرب الأفيون الأولى (١٨٣٩-١٨٤٣م):

كانت العلاقات الإنجليزية الصينية متوترة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وفشلت عدة بعثات دبلوماسية إنجليزية في إقناع الحكومة الصينية بالسماح لها في التجارة وفي ذات الوقت اشتهى الإنجليز الشاي الصيني وتفاقم اشتهاء الصينيين للأفيون.

وعندما فقدت شركة الهند الشرقية عام ١٨٣٤م احتكارها للتجارة الصينية هرع التجار إلى التزاحم لتحقيق أرباح طائلة من تجارة الشاي والأفيون تحت دعوى أنها أعمال حرة ولكن ما سماه التجار الإنجليز أعمالاً حرة وصفته الحكومة الصينية بأنه تهرب وقرصنة، وما ظهر لهؤلاء الصينيين فرصاً مشروعة لتطبيق القانون، ارتآه التجار تدخلاً غير مشروع ونزوائي.

على أية حال فقد كان "لين تسو" الذي عينه الإمبراطور حاكماً على كانتون ومبعوثاً خاصاً للقضاء على تجارة الأفيون، قد تمكن من انتزاع كميات كبيرة من الأفيون من التجار الإنجليز بعض الأمريكيين وأحرقها علناً في ٣ يونية عام ١٨٣٩م، مما أثار الحكومة البريطانية فقررت إرسال قواتها المحاربة الصينيين ومن بين هذه القوات البواخر الحربية.

والواقع أن حرب الأفيون (من ١٨٣٩-١٨٤٣م) كانت حرباً غير متكافئة وكانت هذه الحرب قد أثبتت أهمية البواخر في المغامرات ا لإمبريالية فقد تم للقوات البريطانية احتلال كانتون وشنغهاي

وتسربت إلى داخل البلاد، حيث استطاعت أن تشل حركة التجارة الداخلية وتتغلب بأسلحتها الحديثة على القوات الصينية.

وعندما أصبحت القوات البريطانية على بعد تسعين ميلاً من العاصمة بكين أيقنت حكومة الإمبراطور الصينية أنه لا سبيل إلى التغلب على الغزاة وطردهم، فبدأت اتصالات للوصول إلى اتفاق ينقذ الموقف، واضطرت إلى التوقيع على معاهدة غير عادلة هي معاهدة فانكنج عام ١٨٤٢م والبروتوكول الملحق بها عام ١٨٤٣م وكان أهم شروط هذه المعاهدة:

١ -تدفع الصين تعويضاً عما سبق أن صادرته وأحرقته.

٢ -يستولي البريطانيون على ميناء هونج كونج وهو الميناء الكبير الذي اتخذه الإنجليز قاعدة للتدخل العسكري والسياسي والاقتصادي، وقد تحولت هونج كونج إلى مستعمرة بريطانية.

٣ -كان على الصين أن تسمح باستخدام خمسة موانئ صينية للتجارة البريطانية واستيطان التج ار الإنجليز، وقد كان ذلك مقدمة التسلل الأجنبي إلى بلاد الصين.

٤ -استثناء الرعايا البريطانيين من تطبيق القوانين الصينية ومعاملتهم بموجب قوانين بلادهم (بريطانيا) على الأراضي الصينية.

٥ -معاملة بريطانيا طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

٦ -إرغام حكومة الصين على ألا تتقاضى على البضائع الإنجليزية رسم استيراد أكثر من ٥% وذلك أدى في النهاية إلى إعاقة نمو الصناعة المحلية في الصين.

ولقد نصت المعاهدة أيضاً على أنه إذا منحت الصين أي امتياز لدولة أخرى وجب أن تتمتع إنجلترا بنفس الامتياز.

كانت معاهدة نانكنج أول خطوة نحو فرض الا متيازات الأجنبية على الصين إذ ما كادت تعلن شروط تلك المعاهدة حتى تكالبت الدول الاستعمارية الأخرى على الطمع في مثل تلك الامتيازات التي أعطيت لبريطانيا.

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي فكرت في استغلال الموقف لاكتساب حقوق في الصين، فقرر رئيسها إرسال مبعوث إلى الصين ليقوم بمفاوضة الحكومة هناك لعقد معاهدة بين أمريكا والصين.

وفي فبراير عام ١٨٤٤م وصل المبعوث الأمريكي إلى ميناء ماكاو على سفينة أمريكية مسلحة تتبعها سفينتان حربيتان، وكان عليه أن يبين لأول الأمر في الصين في حزم وجهة نظر الولايات المتحدة ويوضح لهم الفرق بين الأمريكيين والإنجليز في النوايا والأهداف فالولايات المتحدة دولة ليست استعمارية، ولا تتم بالتوسع نحو الشرق الأقصى، وأنه لا مجال للشك أو الارتياب في

نوايا الأمريكيين، ولا سيما أنهم لا يرغبون في تشجيع تجارة الأفيون ولا في حماية المهربين، وكل ما يهدفون إليه أن يفتحوا أبواب التجارة مع الصين، وإنشاء علاقات قوية معها على قدم المساواة.

ولقد طلب المبعوث الأمريكي أن يسمح له بالتوجه إلى بكين لمقابلة الإمبراطور الصيني، لإقناعة بوجهة النظر الأمريكية، ولكن المسئولين رأوا أنه من الأسلم التسل يم بالأمر الواقع وقرروا الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة بين الصين والولايات المتحدة.

وتم الاتفاق على عقد معاهدة سميت بمعاهدة وانج – هيا في ٣ يولية ١٨٤٤م، وكانت غالبية شروطها مماثلة لشروط معاهدة نانكنج التي عقدت مع بريطانيا ولكنها كانت أكثر وضوحاً ودقة.

فقد أ صبح للولايات المتحدة بمقتضى معاهدة وانج – هيا الحق في التجارة في الموانئ الخمسة وهي (كانتون وشنغهاي وآموي وفونشهو وفبنجها).

كما أصبح للولايات المتحدة الحق في تعيين القناصل وأنه إذا وصلت بضائع إلى ميناء من موانئ الصين ودفع أية رسوم أخرى إذا ذهبت إلى ميناء آ خر بحيث لايتكرر دفع رسوم الجمرك كما كان يحدث سابقاً.

ونصت المعاهدة أيضاً على السماح للأمريكيين بالاستيطان في تلك الموانئ الخمس وأن يسمح لهم باستخدام مدرسين صينيين لتدريس اللغة الصينية لمن يودوا من الرعايا الأمريكان وهو أمر لم تكن حكومة الصين تسمح به للأجانب.

ولقد أصبحت معاهدة وانج – هيا بين الصين والولايات المتحدة نموذجاً لمعاهدات تالية اضطرت الصين إلى التوقيع عليها مع دول غربية أخرى.

ففي أكتوبر عام ١٨٤٤م حصلت فرنسا على معاهدة مماثلة ولكنها امتازت بإضافة بند خاص يعطي الحق للبعثات التنصيرية الكاثوليكية بالعم ل في الصين وكانت فرنسا تتدعي دائماً لنفسها الحق في حماية الكنيسة في جميع أنحاء العالم.

والواقع أن البعثات التنصيرية كان لها دوراً كبيراً في تمهيد الطريق للدول التي ينتمون إليها لنشر نفوذها في الصين فقد كانت هناك بعثات بروتستانتية إنجليزية وأمريكية تعمل في كانشون وما جاورها منذ بداية القرن التاسع عشر ولكن الحكومة الدسيسة كانت تحدد إقامتهم ولا تسمح لهم بالتوعية داخل البلاد.

كان الدور الذي قامت به تلك البعثات الكنسية أثناء الضغط الأوروبي على الصين هو دورهم في التوسط في عقد تلك المعاهدات بين ممثلي بلادهم وبين ح كومة الصين مثل المعاهدات التي سبق ذكرها، وذلك لمعرفتهم بلغة البلاد وتقاليدها ثم قيامهم بالترجمة، وكان بعضهم بمثابة مستشارين ساهموا في المفاوضات التي جرت بين وفد بلادهم وحكومة الصين.

ولقد تبع فرنسا في المطالبة بالمساواة في حقوق الأجانب في الصين كل من بلجيكا ١٨٤٥م والسويد والنرويج ١٨٤٧م، وبذلك بدأ التسلل إلى الصين بموجب هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها على كره منها نتيجة لضعفها وقوة تسليح الأجانب.

ولقد ظل أهل الصين الذين أجبروا على التعامل مع هؤلاء الأجانب محتفظين بشعور الكراهية والازدراء نحوهم ولا يعترفون بتميزهم عنهم بل على العكس كانوا لا يزالون محتفظين بفكرتهم القديمة عنهم بأنهم قوم متبربرون يجب احتقارهم أو على الأقل تجاهلهم وأنه من الواجب أن تعمل الصين على طردهم من الأراضي الصينية.

كانت كانتون مركزاً للاحتكاك بين الصين والأجانب لأن أهلها كانوا يلمسون بأنفسهم مبلغ الإجحاف الذي فرض عليهم بتلك الشروط المهينة لكرامة الشعب الصيني.

كانت الحكومة نفسها لا تعارض هذا الشعور العدائي ضد الأجانب وفي حالات كثيرة كانت تتخذ من شعور الرأي العام ذريعة برفض الإذعان لشروط المعاهدات مثل فتح مدنهم للتجارة الخارجية الأجنبية.

وفي الوقت نفسه كان الأجانب يسيئون في استعمال حقوقهم حتى تجاوزوا روح المعاهدات، فقد واصلوا استغلال تجارة الأفيون حتى تضاعفت ثلاث مرات في خمسة عشر سنة، وعمد مهربوا الأفيون وقراصنة البحر إلى استخدام أعلام أجنبية لحماية عملياتهم غير المشروعة وعلى الأخص الأعلام الإنجليزية.

،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،

٣ – ثورة التايبنج ١٨٥٠ م .

ثورة التايبنج (١٨٥٠م)

أسباب الثورة:

أدت المعاهدات الجائرة والقاسية والظالمة التي فرضت على بكين بعد هزيمة الصين في حربي الأفيون الأولى والثانية إلى فرض مبدأ امتيازات الأجانب، وكانت تلك المعاهدات تتضمن حرية البعثات التنصيرية في نشر الدين المسيحي بكل أنحاء الصي ن وحمايتهم هم وأتباعهم، كما أن المبعوثين السياسيين للدول الموقعة على المعاهدة صرح لهم بفتح قنصليات والإقامة الدائمة في بكين، ومن ثم فإنه بمقتضى تلك المعاهدات أصبح بلاط بكين عرضة للضغط اليومي للدبلوماسيين الأجانب.

كان ابرز مظاهر تاريخ الصين بعد عام ١٨٦٠م هو خضوعها لممثلي الدول الأجنبية الذين فرضوا أنفسهم على الصين بالقوة، وكان هؤلاء الممثلون يطالبون في ظل المعاهدات بالحقوق

والامتيازات والإكراميات والأسبقيات المكتسبة، وأصبح هؤلاء الأجانب دولة داخل الدولة يسيطرون على كل ناحية من نواحي الحياة في الصين.

لقد أدت المعاهدات الجائزة واقتسام مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية إلى انتهاك سيادة الصين واستقلالها الإقليمي وبدأت الصين تفقد استقلالها السياسي.

ولقد فتكت حربي الأفيون ومعاهداتها بالاقتصاد الصيني والاستقلال السياسي للصين وحطمت نظريات كونفوشيوس التي ظل المجتم ع متمسكاً بها على مر العصور، فقد كان الصينيون يعتقدون أن حفاظهم على تراث كونفوشيوس وتمسكهم بالعزلة السياسية هي التي ستجعلهم محتفظين بسيادة البلاد ولكن عندما جاءت حرب الأفيون تحطمت معظم النظريات السياسية على أيدي الأجانب وتحول المجتمع إلى شبه مستعمرة من قبل الأجانب، عندما نشطت الدول الأوروبية واليابان في تحقيق الامتيازات لها في موانى ومدن الصين حيث كانوا يعملون في مجال التجارة والأعمال المالية تحت مظلة المعاهدات والقوة المسلحة التي كانت تنتقص من سيادة الصين واستقلالها.

ومما لا شك فيه أن معاملة الأوروبيين لأ هل الصين بشكل متعال يتسم بالغرور والكبرياء وبشكل يدعو للاشمئزاز هو الذي دفع الصينيين للوقوف ضدهم في ثورة التايبنج، وخصوصاً عندما كانوا يسمون عمال الصين بالخنازير وكانوا يستغلونهم للعمل في المزارع والمناجم والمستوطنات نقلهم إلى أوروبا وبيعهم في أسواق النخاسة في أوروبا .

والشيء الملاحظ أن تاريخ الصين بعد حرب الأفيون الثانية عبارة عن محاولات لنهب موارد الصين، فلم تقتنع الدول الاستعمارية بالامتيازات التي حصلت عليها، بل تطلعت للحصول على المزيد، وعلى هذا فقد انتشرت الاضطرابات الداخلية في معظم الأنحاء . وكان هذا دليلاً على عجز حكومة تشينج أمام الدول الاستعمارية لسنوات.

والواقع أنه بعد هزيمة الصين في حرب الأفيون الأولى، ومن أجل دفع التعويضات التي فرضت على الصين في معاهدة نانكنج، قامت حكومة تشينج بفرض أعباء ثقيلة على الشعب الصيني، وقد أدى الفقر والإفلاس بالفلاحين إلى المقاومة وعانى الشعب معاناة قاسية من الإقطاع والاستعمار فقامت ثورة التايبنج لمحاولة انقضاء على الفساد.

لقد أدت معاهدة نانكتج القاسية وتركز الأرض الصالحة للزراعة في مناطق محدودة وزيادة أثمانها زيادة مفاجئة أدى ذلك إلى الشكاوى المتزايدة من صغار الملاك وانت شار موجه التذمر الأمر الذي تمخض عنه ظهور ثورة التايبنج.

انتشرت روح السخط وتفشت بين طبقة الزراع ضد الجهاز الحكومي الفاسد، فبعض المناطق المجاورة لكانتون قد عمتها الاضطرابات بسبب إدخال غزل القطن المستورد بدلاً من الغزو المحلي مما حرم نساء هذه المناطق من مورد هام لكسب العيش.

راح ثوار التايبنج ينادون بقتل الأجانب، وفي عام ١٨٥١م أعلن هونج هسيو تشيوان الذي اعتنق المسيحية عقب حدوث مجاعة عام ١٨٤٩م رسمياً تأسيس إمبراطورية التايبنج في إقليم كوانجي.

ولقد قام الفلاحون بإنشاء مجموعات من الميليشيات، ولما كان الثوار ينتمون إلى جمعيات سرية على رأسها جمعية عباد الله بقيادة هونج فإنهم تميزوا بتعصبهم الديني، فتركوا منازلهم هم وأسرهم وأحرقوا هذه المنازل وبذلك قضوا على كل أمل في العودة إليها متبعين زعيمهم هونج، واستطاع الثوار أن يحققوا نجاحات سريعة، فاستولوا على المدن الثلاث ا لرئيسية لمقاطعة نهر البانجستي وزاد هذا النجاح من شعبية ثوار التايبنج وسقطت ناكنج في مارس ١٨٥٣م ونقلت إليها العاصمة.

وحاولت مملكة التايبنج التوسع شمالاً وغرباً لتوحيد الصين تحت رايتها فأرسلت حملتان أحداهما للشمال للاستيلاء على بكين والأخرى للغرب لتحرير بقية المدن على نهر البانجستي واستطاعوا الوصول إلى تيان تسن مدخل العاصمة بكين، إلا أنه أثناء ذلك تمكن الإقطاعيون من تكوين قنوات خاصة لمساعدة جيش تشنج المحاصر في تيان تسن وتمكنت القوات من الصمود أمام قوات التايبنج.

والواقع أنه في أثناء ثورة التايبنج، كانت م قادير الصين في يد امرأة جاهلة فاسدة الأخلاق والضمير هي الإمبراطورة الأرملة "تزوهسي" والتي كان يطلق عليها "البوذا العجوز " وقد ظلت هذه المرأة تحكم الصين حتى عام ١٩٠٨م، حكماً مستبداً- لا ينازعه منازع، وكانت تزوهسي امرأة متغطرسة وذات شخصية مسيطرة ومتآمرة من الدرجة الأولى، فقد كانت ذات قدرة عجيبة على القيام بمؤامرات البلاط بالإضافة إلى إنعدام ضميرها ولم يكن ثمة شيء يحد من تصرفاتها.

كانت أولى المشكلات التي وجب على البوذا العجوز أن تعالجها هي ثورة التايبنج التي اتصفت بالتعصب الديني المسيحي والتعصب القومي المعتاد لأسرة المانشو.

ولقد استطاعت الإمبراطورة باستخدام المؤامرات والدسائس الضرب على أيدي الثوار والانفصاليين في محاولة منها لإعادة توحيد البلاد والقضاء على المحاولات الانفصالية، اعتماداً على بعض الرجال الأقوياء الذين نجحوا في القضاء على عصيان التايبنج، خاصة وأن الوضع العسكري للثوار في عام ١٨٦٢م كان في غير صالح الثوار، فقد سهل تدخل الأجانب مع قوات تشنج الفرصة لسحق الثورة وتوالت الهزائم لثوار التايبنج أدى الجهد والتوتر إلى انحطاط صحة الزعيم هونج وانتحر يائساً من النصر في يونية ١٨٦٤م وأخيراً سقطت نانكنج عاصمة الثوار.

كان الحساب الختامي لثورة التايبنج تلك الثورة التي استمرت أربعة عشر عاماً هو قتل عشرون مليون نسمة، بالإضافة إلى الصدمة والنكسة التي أصابت العلوم التقليدية في وادي نهر

اليانجستي مركز الحياة الثقافية للصين، وذلك لأن الثوار دمروا ثلاث مكتبات امبراطورية بم ا حوت من كنوز لا آخر لها فضلاً عن مجموعات عديدة أخرى أبادوها اندفاعاً وراء تعصبهم لمسيحيتهم المنحرفة.

وكذلك تم تدمير مراكز كثيرة للتعليم القديم وهي الجامعات المعروفة، ودمروا أيضاً أشياء أخرى باعتبارها رموزاً للوثنية ومنها آثار لا يمكن تقدير قيمتها الفنية الفائقة.

الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٤م-١٨٩٥م)

في بداية القرن التاسع عشر كانت كوريا تعترف بسيادة الصين عليها وكان يقلدون مناصبهم على أيدي أباطرة الصين، وظل إمبراطور كوريا يتقبل راضياً مدة تزيد على ثلاثة قرون حماية إمبراطور الصين له ويدفع إليه جزيته السنوية، وقد حاولت الدول الغربية بعد معاهدات حرب الأفيون أن تخرج كوريا من عزلتها وتضمها للأراضي التي فتحت أبوابها للتجارة الأوروبية، ولكن محاولات البريطانيين والفرنسيين والأمريكان والروس فشلت بعد أن قاوم الكوريون جميع السفن الأجنبية التي حاولت اقتحام البلاد وراح ت الحكومة الكورية تطلب رسمياً من امبراطور الصين أن يقوم بحمايتها ضد الأجانب.

وفي ذات الوقت كانت اليابان قد دخلت مجال السيطرة الاستعمارية على القارة الآسيوية وكانت لديها بعض الحجج التي تبرر لها السيطرة على كوريا، فقد جرت العادة أن يرسل حكام كوريا بعثات سياسية في المناسبات الرسمية تحمل الجزية إلى إمبراطور اليابان ولكن منذ ١٨٦٠م بدأت كوريا تعامل البعثات الدبلوماسية التي أرسلتها اليابان إلى كوريا معاملة خالية من المجاملة، وأدى ذلك على قيام صيحة باليابان تنادي بضرورة إرسال حملة تأديبية على كوريا ولكن الإمبراطور الياباني آثر السلام وتمكن في عام ١٨٧٦ من إرغام كوريا على توقيع معاهدة نصت على أن كوريا مستقلة استقلالاً تاماً ومطلقاً وبذلك فتحت باب الهجوم الياباني على مصراعيه بعد ذلك.

وظروف عقد هذه المعاهدة هي أن الكوريين قد أطلقوا النار على سفينة حربية يابانية فأنزل اليابانيون في كوريا عام ١٨٧٦م حملة تأديبية فرضوا عليها معاهدات صداقة وتجارة منذ ذلك الحين قامت المنافسة بين الصين واليابان على كوريا.

والواقع أن الكوريين ظلوا رغم معاهدة ١٨٧٦م يعتبرون الصين هي الدولة صاحبة السيادة عليهم، وتمت المفاوضات التي مهدت لعقد معاه دة أمريكية مع كوريا في بكين ونصت على أن المفاوضات تمت على يد الصين نظراً لأن كوريا كانت دولة تابعة للصين وأن المعاهدة وقعت بموافقة الصين.

كانت القنصليات الأجنبية في كوريا والإدعاءات اليابانية موضع استياء وغضب أهالي كوريا فثاروا على حكومتهم وهاجموا الملكة الوصية على العرش كما هاجموا القنصلية اليابانية عام

١٨٨٤م، وهكذا أتيحت لليابان فرصة إرسال قوة إلى كوريا هي "الاخلاي" وتم تجنيب الحرب نظراً لأن اليابان لم تكن مستعدة للحرب في ذلك الزمان.

راح الإمبراطور الصيني يعلن أن كوريا دولة تابعة للصينيين وأصدر مجموعة من التعليمات لشئون التجارة طبق أيضاً على كوريا، تمسكت اليابان بمعاهدتها مع كوريا عام ١٨٧٦م وأصرت على تلقي نفس المعاملة التي تتلقاها الصين.

كان اليابانيون منذ عام ١٨٩٠م يعدون العدة لحل المسألة – الكورية بالقوة إذا لزم الأمر خاصة بعد أن استكملت اليابان بناء قوتها العسكرية وازدهارها الصناعي، وجاءت الفرصة مواتية حين نشبت ثورة أحدثتها جمعية معادية للجانب وخاصة اليابانيين ولم تستطيع الحكومة الكورية إخمادها وعندئذ طلبت الحكومة الكورية المساعدة من الصين بوصفها الدولة الحامية واستجاب الصينيون للطلب بإرسال قوة صغيرة وأرسل اليابانيون أسطولهم الحربي وراح اليابانيون يهاجمون قصر الرئاسة ويقبضون على أعضاء الأسرة المالكة واعتقالهم في القنصلية اليابانية بعد أن رفضوا برنامج الإصلاح الياباني لكوريا بالإجبار.

رفضت الصين سحب قواتها حتى يتم انسحاب اليابان ولما فشلت المفاوضات بدأت اليابان الحرب في ١٨٩٤م وكانت حرباً قصيرة وسريعة وتم هزيمة الصين هزيمة فاصلة في البر والبحر أمام القوات اليابانية بلاد الصين الأصلية في إقليم شانتونج كما غزت منشوريا وفرموزا واضطرت الصين إلى طلب الصلح.

وكانت نتيجة المفاوضات فرض معاهدة شيمونكي على الصي ن عام ١٨٩٥م. نصت على ما يلي:

١ -اعترفت الصين باستقلال كوريا.
٢ -تدفع الصين غرامة حربية كبيرة مقدارها ٢٠٠ مليون تايل زيدت بعد تنازل اليابان عن ميناء بورت آرثر.
٣ -حصول اليابان على امتيازات اقتصادية تعليمية وقضائية في الصين أسوة بالدول الأوربية، فقد أصرت اليابان على الحصول على جميع الامتيازات بما في ذلك تمتد رعاياها بحق التقاضي أمام المحاكم القنصلية اليابانية، وهو الحق الذي كانت تستمتع به الدول الأوروبية.
٤ -تنازل الصين عن جزيرة فرموزا لليابان وكذلك بيسكادورس وشبه جزيرة لياوتونج.
٥ -تنازل الصين عن ميناء بورت آرثر، ولكن قبل أن تتبادل الحكومتان التصديق على المعاهدة تدخلت روسيا وفرنسا وألمانيا لإقناع اليابان بالتنازل عن الميناء وكذلك شبه جزيرة لياوتونج في مقابل دفع غرامة إضافية، وقد ضاقت اليابان بهذا التدخل الأوروبي ولكنها لم تشأ أن تحدت ثلاث دول كبرى.